

ما بعد الانتقال: تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس

Beyond transition: the challenges of security sector reform in Tunisia



طالبة الدكتوراه/ فايزة صحراوي^{2,1}

¹ جامعة وهران 2، (الجزائر)

² المؤلف المراسل: fayza39@outlook.fr

تاريخ النشر: 2019/09/28

تاريخ القبول للنشر: 2018/00/00

تاريخ الاستلام: 2018/00/00



ملخص:

تدرس هذه الورقة مسألة إصلاح قطاع الأمن في تونس في مرحلة ما بعد الانتقال، من خلال البحث في مجموع التحديات والمعضلات التي يطرحها التعثر في العملية الإصلاحية على مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد. فبالنظر إلى الدور الكبير الذي لعبته بعض الأجهزة الأمنية في دعم نظام بن علي الأوتوقراطي، تلقي هذه الورقة الضوء على فواعل وخصائص قطاع الأمن التونسي خلال عهد بن علي، ثم تنتقل بعد ذلك إلى مناقشة مدى فعالية ومحدودية الإصلاحات الأمنية المحققة في فترة ما بعد بن علي، مفسرة رهانات وآفاق إصلاح قطاع الأمن في تونس من خلال النظر في المتطلبات والمسارات العملية اللازمة لإعادة هيكلة القطاع الأمني، وتحسين أدائه نحو مزيد من الشفافية والمساءلة والرقابة المدنية الديمقراطية، مما يعكس حدوث تغيير فعلي وإصلاح مؤكد في تونس.

الكلمات المفتاحية: ما بعد الانتقال؛ الإصلاح؛ قطاع الأمن؛ التحديات؛ تونس.

Abstract:

This paper examines the issue of security sector reform in Tunisia in the post-transition phase, by researching on the set of challenges and dilemmas posed by the stumbling in the reform process on the path of democratic transition in the country. So in view of the great role played by some security agencies in supporting the autocratic Ben Ali' regime, this paper sheds light on the actors and characteristics of the Tunisian security sector during the Ben Ali era, then move on to discuss the effectiveness and limitations of the achieved security reforms in the post-Ben Ali period, to explaining the stakes and prospects of security sector reform in Tunisia by considering the viable requirements and paths needed to restructure the security sector and improve its performance towards more of transparency, accountability and democratic civil control that reflects a real change and a definite reform in Tunisia.

Keys words: *Beyond Transition; Reform; Security Sector; Challenges; Tunisia.*

مقدمة:

نتيجة للإرث السلطوي المرتبط بممارسات العديد من أجهزة الأمن العربية، أضحى مطلب إصلاح القطاع الأمني في حقبة ما بعد 2011 هدفا مستعجلا، وذا أولوية لدى غالبية قوى الثورة والإصلاح في المنطقة، بغض النظر عن انتماءاتها الإيديولوجية والسياسية. وعلى الرغم من أن الانتفاضات الشعبية العربية في الفترة 2010-2011 قد نتجت عن مظالم سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، فمن المتفق عليه أن أكثر ما ميّز هذه الانتفاضات هو الغضب الشعبي العارم على قوى الأمن المسيئة والقمعية التي تصرفت طوال العقود السابقة كعصابات جريمة منظمة أكثر منها أجهزة أمن مهنية؛ إذ لم تكن مفاهيم كحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والأمن الإنساني، والحوكمة الديمقراطية موجودة في معاجم أغلب وزارات الداخلية والدفاع العربية. وقد ووجهت كلّ المحاولات لإدخالها بالقمع والاضطهاد⁽¹⁾.

ففي تونس البلد العربي الأول الذي أطلق شرارة الانتفاضات وأطاح بزعيمها الاستبدادي، قام المواطن التونسي "محمد البوعزيزي" بالتضحية بالنفس بسبب تعرضه لعدد من الإهانات من قبل شرطية في ديسمبر 2010، الأمر الذي أدى إلى اندلاع احتجاجات شعبية واسعة النطاق، انتهت بثورة على نظام بن علي القائم لأكثر من 23 سنة وأنهته في جانفي 2011. لكن على الرغم من هذه التطورات التاريخية الفارقة التي عرفتها البلاد التونسية والتي أعادت تشكيل المشهد السياسي فيها، فإن تونس التي عرّفت في السابق على أنها دولة بوليسية ووصفت من قبل العديد من المنظمات الحقوقية بالسجن المفتوح، لم تتمكن إلى حد الآن من تجاوز هذا التعريف والوصف كليا، ذلك أن إضعاف الدولة الأملقراطية التي أسسها الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي على مدى العقود الماضية لم يؤد حتى الآن إلى تفكيكها بظهور قطاع أمن مسؤول وخاضع فعليا لسيطرة سلطات مدنية منتخبة ديمقراطيا، فبعد مرور سبع سنوات على الانتفاضة، لا يزال إصلاح القطاع الأمني وإعادة هيكلته، استجابة لمبادئ الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، متواضعا للغاية في أحسن الأحوال، لدرجة أن عملية إصلاح قطاع الأمن باتت وفي أحيان كثيرة تشكل التحدي الأول والرئيس لمسارات الانتقال والدمقرطة في البلاد.

من هذا المنطلق، وعلى اعتبار أن تحسين أداء المنظومة الأمنية وحوكمتها في إطار الإجراءات المدنية الديمقراطية قد أصبح ضرورة إستراتيجية للحفاظ على المكاسب المحققة والتصدي للتهديدات القائمة والمحتملة في تونس وغيرها من الدول العربية التي شهدت تحولات أمنية وسياسية نحو مزيد من الانفتاح والإصلاح الديمقراطي، تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تحديات وفرص إصلاح قطاع الأمن التونسي من خلال تحديد المتغيرات المؤثرة على مؤسسات الأمن وعلى قابليتها للإصلاح، فتبدأ أولا بتقديم عرض موجز حول نشأة وتعريف مفهوم إصلاح قطاع الأمن، لتنتقل بعد ذلك إلى دراسة الحالة التونسية، فترصد ملامح وفواعل القطاع الأمني في ظل نظام بن علي، من خلال وصف العناصر الرئيسة المكونة له

ومناقشة خصوصياتها، ثم يلي ذلك دراسة جهود الإصلاح الأمني في مرحلة ما بعد الانتقال من خلال البحث في مجموع المبادرات والسياسات المباشرة في هذا الخصوص، وصولاً إلى الوقوف على أبرز المعضلات والمخاطر التي تواجه عملية الإصلاح، مسلطة الضوء على متطلبات تحقيق حوكمة أمنية رشيدة تعكس حدوث إصلاح مؤكد وحقيقي في تونس.

وعليه، فإن الإشكالية البحثية التي تطرح في هذا السياق تتضمن التساؤلات الآتية:

- ما أثر التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها تونس منذ سنة 2011 على عملية إصلاح قطاع الأمن في البلاد؟ وما هي تحديات ومتطلبات الإصلاح الأمني والحوكمة الأمنية الرشيدة في تونس ما بعد الانتقال؟

وكإجابة مسبقة على الإشكالات المطروح صيغت الفرضيات الآتية:

- شهد قطاع الأمن في تونس منذ بدء المسار الانتقالي في البلاد سنة 2011 العديد من التغييرات والتحسينات على مستويات أمنية متعددة شملت الإصلاح العسكري والقضائي ونظام الأمن الداخلي.

- يكمن التحدي الأكبر بالنسبة لعملية إصلاح القطاع الأمني في تونس في تركيز البرامج والمبادرات الإصلاحية المباشرة على بعض الإصلاحات الوظيفية المتواضعة للغاية، بدلا من التغييرات الهيكلية العميقة التي تستهدف ديمقراطية المنظومة الأمنية وحوكمتها.

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع ومناقشتها بأسلوب علمي ممنهج، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج التحليلية: كالمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المقارن، والمنهج الإحصائي. كما تم توظيف الاقتراب البنوي الوظيفي واقتراب صنع القرار.

وبناء على ما تقدم، لقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: إصلاح قطاع الأمن: المفهوم والأجندة.

المحور الثاني: قطاع الأمن التونسي خلال عهد بن علي: الفواعل والخصائص.

المحور الثالث: إصلاح قطاع الأمن التونسي وتحدياته في فترة ما بعد بن علي: المبادرات والمعضلات.

المحور الأول

إصلاح قطاع الأمن: المفهوم والأجندة

إصلاح قطاع الأمن أو ما يعرف باللغة الانجليزية بـ (Security Sector Reform(SSR)، هو مصطلح جديد نسبيا في مجموعة كبيرة من أدبيات العلاقات المدنية-العسكرية، تم طرحه لأول مرة في سياق التعاون الإنمائي سنة 1998 من قبل كلير شورت Clare Short- وزيرة المملكة المتحدة للتنمية الدولية آنذاك. وقد طُوّر هذا المفهوم وتمت مناقشته على نطاق واسع بين الباحثين البريطانيين من كندا وهولندا وألمانيا، مما أسفر على ظهور اهتمام متزايد بالعلاقة المتبادلة بين مؤسسات الدولة الديمقراطية كالبرلمان ومنظمات المجتمع المدني، وبين الوكالات المنفذة لقطاع الأمن، مثل: القوات المسلحة، والشرطة، والوحدات شبه العسكرية، ووكالات الاستخبارات⁽²⁾.

لكن على الرغم من الممارسة والاستخدام العالميين لمفهوم إصلاح القطاع الأمني في مجتمعات الأمن والتنمية، إلا أنه لا يوجد إلى الآن تعريف مشترك أو موحد سواء للقطاع الأمني أو لإصلاح القطاع الأمني، حيث تتبنى مختلف الأطراف المعنية فهما قد يضيق أو يتسع لمفهوم إصلاح قطاع الأمن، وغالبا ما تُستخدم مصطلحات عديدة، كإصلاح قطاع الأمن، أو إصلاح النظام الأمني، أو تحديث قطاع الأمن أو إحداث التحول فيه، وغير ذلك من المسميات للإشارة إلى المفهوم نفسه⁽³⁾.

وبتفكيك المصطلح، يشير مفهوم "قطاع الأمن" إلى مجموع الهياكل والمؤسسات والأفراد المسؤولين على إدارة وتوفير ومراقبة الأمن في بلد ما، بينما يصف "الإصلاح" سلسلة الجهود المبذولة لتحسين الطريقة التي توفرها الدولة أو الهيئة الإدارية الأمن والسلامة للأمة⁽⁴⁾. ومن التعريفات الأكثر تداولاً لمفهوم إصلاح قطاع الأمن داخل الأوساط الأكاديمية، ذلك التعريف الذي قدمته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية (DAC)، ثم طورته ليمثل نهجا شاملا وكميا لإصلاح قطاع الأمن من خلال إدخال مفهوم "إصلاح نظام الأمن" لوصف "تحول النظام الأمني" الذي يضم جميع الأطراف الفاعلة وأدوارها ومسؤولياتها وإجراءاتها، تعمل معاً لإدارة وتشغيل النظام بطريقة أكثر اتساقاً مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكم الرشيد؛ مما يساهم في خلق إطار أمني جيد الأداء⁽⁵⁾. وبشكل عام، يُفهم إصلاح القطاع الأمني بأنه تحول في المؤسسات الأمنية نحو مزيد من المساءلة والشفافية الديمقراطية بالإضافة إلى الفعالية، فمن وجهة النظر هذه، لا ينبغي أن تكون المؤسسات الأمنية كفاءة وفعالة في توفير الأمن والاستقرار لمواطني البلد فحسب، وإنما ينبغي أيضا أن تكون خاضعة لسيطرة السلطات المدنية المنتخبة ديمقراطياً، وتعمل على أساس سيادة القانون. وعليه، نستنتج بأن إصلاح قطاع الأمن هو مفهوم معياري جزئياً على الأقل، فضلاً عن كونه عنصراً رئيسياً في جدول أعمال إرساء الديمقراطية. فمن الشائع كثيراً افتراض بأن أي تحول نحو الديمقراطية لن يكون مكتملاً إذا لم تشمل الديمقراطية أيضاً المؤسسات الأمنية في البلد⁽⁶⁾.

وعموما يتألف قطاع الأمن من فاعلين أساسيين: الأول، يشمل المؤسسات الأمنية الأساسية ممثلة في الأجهزة الرئيسية للحكومة التي لها سلطة نشر القوة، أما الثاني، فيشمل الهيئات الرقابية على القطاع الأمني، ويضم كل المؤسسات التي تتحمل مسؤوليات إدارة شؤون الدولة والإشراف عليها في مجال الدفاع والأمن الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعتان من الأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة (أنظر الجدول رقم 01)، وكل هذه الفواعل المشار إليها ينبغي أن يشملها الإصلاح بشكل أو بآخر، فهي ميزة أخرى لمفهوم إصلاح قطاع الأمن تؤكد مجدداً منهجه الشامل تجاه قطاع الأمن.

الجدول رقم (01): الأطراف الفاعلة في قطاع الأمن

الجيش، الشرطة، قوات شبه عسكرية، حرس السواحل، الميليشيات ووحدات الاستخبارات	المؤسسات الأمنية الأساسية	الأطراف الفاعلة الأساسية
الهيئات التشريعية، الوزارات (الدفاع، الشؤون الداخلية، العدل والشؤون الخارجية)، هيئات الإدارة المالية، مراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني	هيئات الإدارة والرقابة	
السلطة القضائية، الجمارك، خدمات الطوارئ المدنية، وغيرها من الهيئات النظامية	المؤسسات الأمنية غير الأساسية	الأطراف الفاعلة ذات الصلة
جيوش التحرير، جيوش حرب العصابات، الميليشيات التقليدية، الميليشيات التابعة للأحزاب السياسية وشركات الأمن الخاصة	قوات الأمن غير النظامية	

The source: Nicole Ball & others, Voice and Accountability in the Security Sector, Paper 21, Bonn International Center for Conversion (BICC), Bonn: BICC, 2002, p.08.

أما فيما يخص أهداف عملية إصلاح قطاع الأمن، فجدير بالذكر بأن إجراءات إصلاح القطاع الأمني تصمم عادة لتتعامل مع مجموع المشكلات الأمنية التي يعاني منها قطاع الأمن في بلد ما، مثل: الفساد، ونقص الإمكانات الفنية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والافتقار إلى العدالة والشفافية، والمشكلات الاجتماعية العامة كالجريمة والعنف المسلح⁽⁷⁾. ولما خضعت العديد من البلدان الخارجة من الصراع أو المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية لعملية إصلاح القطاع الأمني، كان الهدف الرئيس للإصلاح هو إرساء حكم جيد في قطاع الأمن بإمكانه أن يصلح المجتمع ككل. كما يدعم خلق بيئة آمنة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية معا. لذلك تهدف عمليات الإصلاح الأمني والمبادرات ذات الشأن إلى تقوية السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية على الجهاز الأمني بشكل خاص، وإلى تعزيز القدرة الوطنية على تطوير قطاع أمن فعال وذي كفاءة مهنية عالية⁽⁸⁾، وذلك بالتركيز على تحقيق ثلاثة أغراض أساسية وشاملة تتمثل في⁽⁹⁾:

- 1- إنشاء أنظمة إدارة ورقابة ومساءلة فعالة للجهاز الأمني.
- 2- تحسين طرق تقديم خدمات الأمن والعدالة واستدامتها.
- 3- تطوير الملكية/القيادة المحلية لعملية الإصلاح.

ولأن سياسة إصلاح القطاع الأمني لا تعني مجرد ضمان نوع من المساعدة أو قدر من الإصلاح في مجال الأمن، فمن المتفق عليه بأن الهدف الجوهرى لإصلاح قطاع الأمن يتوخى في الغالب توفير أمن الدولة وأمن الإنسان معا، بشكل فعال وخاضع للمساءلة ضمن نطاق من الحكم الديمقراطي وسيادة

القانون واحترام حقوق الإنسان. هذا الهدف مهم جدا؛ لأنه يؤكد على أن الدولة لن تتمكن من تعزيز الديمقراطية والتنمية والأمن في البلاد إذا كانت مهتمة بالدفاع الوطني فقط، بل ينبغي أن تكون مهتمة أيضا ومدركة أكثر لضرورات تحقيق الأمن الإنساني فيها. فهذا الارتباط بين الدولة والأمن الإنساني يعدّ أمرا حاسما؛ لأنه يثبت بأن توفير الأمن والإدارة/الرقابة عمليتان مرتبطتان ببعضهما بشكل أساسي؛ ذلك أن المؤسسات الأمنية التي تدار بشكل سيء ولا تخضع للرقابة الديمقراطية يتعذر عليها توفير الأمن الإنساني بشكل كامل وموثوق به. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لأي قطاع أمني أن يوفر الأمن الإنساني إذا كان غير مهني أو ضعيف التجهيز. وعليه، فإن ما يجب التنبيه إليه في هذا الإطار، هو أن فعالية ومساءلة القطاع الأمني هما وجهان للعملة نفسها (أي الأمن الإنساني) التي تمثل السمة الأساسية لتعريف جدول أعمال إصلاح القطاع الأمني. وبالتالي، يعدّ استيعاب هذا النمط من الارتباط مسألة ذات أهمية بالغة؛ لأن هذا هو الشيء الذي يميّز إصلاح قطاع الأمن عن بقية الجهود المبذولة لتحسين فعالية القوات المسلحة وقوات الأمن دون إيلاء أي أهمية لمتطلبات تحقيق الرقابة الديمقراطية وسيادة القانون أو حقوق الإنسان، فالمساعدة الأمنية التي تقدم الدعم الفني فقط لزيادة فعالية الهيئات العسكرية أو غيرها من الأجهزة الأمنية، كثيرا ما يتم نعتها بـ"إصلاح القطاع الأمني"، في حين أن مثل هذه الأنشطة لا تنسجم في الواقع مع مبادرات إصلاح القطاع الأمني؛ لأنها تسهم بالفعل في انعدام الأمن من منظور الأمن الإنساني⁽¹⁰⁾.

ضمن هذا المعنى، تجادل العديد من الأدبيات الأكاديمية والسياسية بأن أجندة إصلاح قطاع الأمن -ذات الصلة- ينبغي أن تشمل خمس مجالات ذات أولوية، تتضمن⁽¹¹⁾:

- 1- ترقية حكم القانون.
 - 2- تطوير السياسات المتعلقة بالأمن والتخطيط والتنفيذ.
 - 3- بناء مهنية قوات الأمن.
 - 4- تعزيز آليات الرقابة على المؤسسات الأمنية.
 - 5- تحسين إدارة الإنفاق في القطاع الأمني.
- كما أن الأجندة الشاملة والمتكاملة لإصلاح القطاع الأمني تتناول أربعة أبعاد محورية، هي⁽¹²⁾:
- 1- البعد السياسي للرقابة الديمقراطية والمدنية.
 - 2- البعد الاقتصادي للتوزيع المناسب للموارد.
 - 3- البعد الاجتماعي لضمان أمن المواطنين.
 - 4- البعد المؤسسي لإضفاء الطابع المهني على مختلف الجهات الفاعلة.

المحور الثاني

قطاع الأمن التونسي خلال عهد بن علي: الفواعل والخصائص

لقد شكل جهاز الأمن في تونس دعامة أساسية من دعائم الدولة والنظام التونسي سابقا، لهذا يناقش هذا الجزء من الدراسة هياكل وخصائص قطاع الأمن التونسي خلال عهد بن علي من أجل الكشف عن العناصر الرئيسية المكونة له، وعن ملامحها الأساسية التي ميزته وميزت تونس ككل عن غيرها من البلدان في إقليمها المغربي والعربي. وفيما يأتي سيتم البحث في الفواعل الرئيسة الثلاث في قطاع الأمن التونسي، والمتمثلة في: الجيش، والشرطة، والقضاء.

أ- جيش غير متورط بالسياسة:

إن الفرق الأكثر وضوحا وأهمية بين تونس وغيرها من البلدان العربية الأخرى عندما يتعلق الأمر بدور المؤسسات الأمنية في العملية السياسية هو النفوذ السياسي المحدود للجيش في الدولة التونسية. فبينما شكّلت القوات المسلحة إحدى الركائز الأساسية للعديد من الأنظمة السلطوية القائمة في دول الوطن العربي قبل 2011، وبينما جاء القادة الأوائل لهذه الدول من ثكنات الجيش الذي شكّل في كثير من الأحيان العمود الفقري لنظم ما بعد الاستعمار، فما هو ملاحظ ومتفق بشأنه منذ الاستقلال وقيام الجمهورية الأولى في تونس هو أن الجيش التونسي كان مستبعدا تماما من المشهد السياسي للبلاد، ولم يضطلع بأي دور سياسي مهم فيها، حيث كان القائد التونسي الأول "الحبيب بورقيبة" محاميا، ومنذ اعتلائه السلطة لم يسمح للقوات المسلحة بأي تأثير سياسي بارز، بل وسعى -بوصفه سياسيا فرانكفونيا- إلى وضع نموذج دولة تونسية قائم على مبادئ الجمهورية الفرنسية، على الأقل من حيث الفصل الصريح بين السلطتين السياسية والعسكرية⁽¹³⁾.

وقد اتبع "زين العابدين بن علي" نفس سياسة بورقيبة المتمثلة في إبقاء الجيش بعيدا عن السياسة، فبالرجوع إلى الحوارات التي أجرتها الباحثة بجامعة الدفاع الوطني في معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) "كيرين هانلون Querine Hanlon" مع عناصر من القوات المسلحة التونسية، اعترف كبار الضباط التونسيين علانية بأنهم كانوا في أسفل الترتيب الهرمي للمؤسسات الأمنية خلال عهد بن علي. "كنا دائما في الأخير" هكذا صرّح أحد الضباط⁽¹⁴⁾. وعليه، ترى "هانلون" بأن بُعد العسكر عن النظام أنشئ عن قصد من قبل الرئيس بورقيبة، الرئيس المؤسس للجمهورية التونسية، ثم تم دعمه وتقويته بشدة من طرف بن علي الذي كان وزيرا للداخلية في السابق؛ من أجل تجنب أي محاولات انقلاب محتملة على النظام القائم⁽¹⁵⁾، كما أن استئصال القوات المسلحة من مركز السلطة السياسية لم يتم من خلال منع أي أنشطة سياسية من قبل أفراد الجيش فقط، وإنما عن طريق تطهير الضباط المشتبه في امتلاكهم طموحات سياسية أيضا، لدرجة أن الجيش التونسي بات ينظر إلى نفسه بأنه جيش "جمهوري" بطبيعته، مهمته الأساسية هي الدفاع عن البلاد، ولا يجوز له التطفل على السياسة أو التدخل في الشؤون العامة للدولة بأي شكل كان⁽¹⁶⁾.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الجيش التونسي الذي يتكون من القوات البرية والبحرية والجوية، فواقع تهميش هذه القوات من قبل نظام بن علي يتضح أيضا في عددها القليل، على الأقل وفقا للمعايير الإقليمية السائدة. فبنحو 35000 فرد، كانت القوات المسلحة التونسية تمثل القوات الأصغر حجما في شمال إفريقيا⁽¹⁷⁾. وتشير التقديرات إلى أن القوات البرية تشكل 27000 فرد فقط، وقدراتها التقنية محدودة للغاية مقارنة ببلدان إقليمية أخرى. وبالمقابل، تعاني كل من القوات البحرية والجوية من نقص الإطارات العاملة والقدرات التقنية اللازمة أيضا. وبالإضافة إلى أوجه القصور هذه، تم حرمان الجيش من الموارد الاقتصادية؛ لمنع التدخل العسكري في السياسة. وبخلاف نظرائها في الدول العربية الأخرى، لم تحصل القوات المسلحة التونسية على أي تعويضات أو مزايا مادية خاصة مقابل خدماتها للدولة. كما أن ميزانيتها السنوية تحدد من قبل الحكومة، لهذا تبدو حصة الإنفاق العسكري التونسي منخفضة نسبيا، حيث بلغت عام 2005 حوالي 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 1.6٪ عام 2006، لتتناقص إلى ما نسبته 1.3٪ في الأعوام 2007 و 2008 و 2009⁽¹⁸⁾. وعلى النقيض من جميع دول شمال أفريقيا الأخرى، لم تشارك تونس مطلقا في أي عمليات شراء واسعة النطاق للأسلحة، معتمدة بشكل أساسي على المعدات الفائضة التي تبرعت بها دول أخرى. وبسبب نقص الموارد والاستثمارات، فإن أغلبية المعدات العسكرية التونسية تعد اليوم قديمة إلى حد كبير⁽¹⁹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تمثلت إحدى الملامح المؤسسية الهامة التي تبرز تبعية القوات المسلحة التونسية للقيادة السياسية ذات السلطة النهائية المركزة في يد الرئيس، في حقيقة أن تونس كان لديها تقليديا وزارة دفاع مدنية بدرجة عالية، في حين أن أغلب الدول العربية إما لم يكن لديها وزارة دفاع على الإطلاق، أو كانت وزارة الدفاع فيها مجرد امتداد للقوات المسلحة التي يقودها ضابط عسكري، ففي تونس وزير الدفاع، فضلا عن كبار المسؤولين في الوزارة، كانوا دائما من المدنيين. بالمقابل، وكما هو الحال في غالبية البلدان العربية، كان البرلمان التونسي عاجزا عمليا ولم يمارس أي تأثير هام سواء في الشؤون العسكرية، أو أي أمور أخرى مهمة. وبالتالي يمكن القول بأن الجيش في تونس -سواء تحت حكم بن علي أو حكم بورقيبة- كان يخضع لشكل من السيطرة المدنية، لكن المفارقة أن هذه السيطرة كانت ضمن نظام استبدادي مغلق⁽²⁰⁾.

وعلاوة على ما تقدم، فإن عدم وجود علاقة قوية بين القوات المسلحة ونظام بن علي يعكسه ردة فعلها على الانتفاضات المضادة للنظام سنة 2010، حيث غير رئيس الأركان العامة السابق، الجنرال "راشد عمار" مسار التطورات السياسية في البلاد من خلال عصيان أمر بن علي بقمع الحركات الاحتجاجية من قبل الجيش التونسي⁽²¹⁾.

ب- جهاز شرطة مهمين:

بعد أن ازدادت شعبية الجيش بين أفراد المجتمع التونسي وأصبح بطلا لثورة الياسمين، لقد باتت الشرطة التونسية في أعقاب الانتفاضة الشعبية لسنة 2010 بؤرة للغضب والكراهية ضد النظام السابق؛ باعتبارها عملت على حمايته وحماية بن علي وعائلته لأكثر من عقدين. فلوقت ليس بالقصير،

بقي يشار إليها بجرائم القمع والتعذيب المرتكبة ضد الشعب، وقد ظل مبنى وزارة الداخلية طيلة عامين تقريبا بعد الانتفاضة والإطاحة بنظام بن علي موقعا هاما للتجمهر والاحتجاج؛ مما اضطر قوات الشرطة إلى الانسحاب من الشوارع، وتفويض العديد من مهامها للجيش لفترة طويلة⁽²²⁾.

ففي واقع الأمر، إن بن علي الذي تجاهل تماما مؤسسة الجيش قد ركّز في المقابل بشكل كبير وكامل على أجهزة الأمن الداخلية، وجعلها قاعدة أساسية ومحورية لنفوذه السياسي في البلاد⁽²³⁾؛ لذلك يبدو وصف جهاز الأمن الداخلي التونسي خلال حكم بن علي أمرا صعبا للغاية؛ بسبب غموضه وغموض العديد من القوانين والمراسيم التي كانت تنظم مؤسسات الشرطة وأنشطتها آنذاك؛ إذ لم يكن هناك أي إطار قانوني يحدد مهامها بشكل واضح وصريح. ووفقا لما تشير إليه تقارير وشهادات بعض ضباط الشرطة التونسية، فإن نظام الأمن الداخلي في البلاد قد تميز عامة بدرجة عالية من التعسف والاضطهاد، ومع المحسوبية والفساد المنتشرين على نطاق واسع، كان مبدأ "الطاعة العمياء للرئيس" هو السائد، حيث تم التدخل المستمر من قبله، أو قبل الأفراد المقربين منه في العمل اليومي لرجال الشرطة، في حين أن تطبيق القانون كان له أهمية ثانوية فقط⁽²⁴⁾.

من الصعب أيضا تحديد حجم قوات الأمن التونسية؛ إذ لا توجد إحصاءات منشورة رسميا، كما لا يقدم الموقع الإلكتروني للوزارة أي تفاصيل، فهي الوزارة الوحيدة على الموقع الإلكتروني للحكومة التونسية مع علامة تبويب فارغة. لكن، استنادا لتقارير العديد من وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان، قدّرت عدد قوات الأمن من 150 000 إلى 200 000 فرد، على الرغم من أن التصريحات الوزارية اللاحقة اعترفت بأن هذه الأرقام مبالغ فيها إلى حد كبير، وأن العدد الفعلي لقوات الأمن الداخلي يتراوح بين 40 000 و80 000 فرد، فوفقا لـ "محمد لزهر العكرمي"، الوزير السابق المنتدب لدى وزير الداخلية المكلف بالإصلاحات، فقد بلغ عدد قوات الأمن الداخلي 49 000 فرد قبل الإطاحة بنظام بن علي، وبعد ذلك، قامت الشرطة بتجنيد قوات إضافية قوامها 12 000 فرد، وبذلك بلغ العدد الإجمالي 61 000 فرد⁽²⁵⁾.

أما بالنسبة لتكوينات قوات الأمن الداخلي خلال عهد بن علي، فقد شملت كلا من: قوة الشرطة، والحرس الوطني، والشرطة القضائية، وقوات التدخل، وقوات الحرس الرئاسي. تشمل الشرطة كلا من الشرطة النظامية والشرطة السياسية، وهذه الأخيرة كانت معروفة بالأنشطة التعديبية، واعتبرت الوحدة الأسوأ سمعة بين التونسيين. أما قوات الحرس الوطني، فتقوم بحراسة نقاط التفتيش، ولها القدرة أيضا على مكافحة الإرهاب، وهي الأخرى كانت متورطة في العديد من حالات التعذيب، ووصفت بأنها منظمة شبه عسكرية. بينما تشكل الشرطة القضائية الذراع التحقيقية لقوات الأمن الداخلي المسؤولة عن جمع الأدلة وإجراء التحقيقات وكتابة التقارير الرسمية للتحقيقات في القضايا المعروضة على المحاكم، وعرفت أيضا باستخدام العنف والتعذيب أثناء استجواباتها سواء لانتراع اعترافات أو لإجبار المتهمين على التوقيع على الاعترافات⁽²⁶⁾. أما قوات الحرس الرئاسي فكانت مسؤولة عن حماية الرئيس وأسرته، وأشيع بأنه كان

لها تأثير كبير على آلية صنع القرار خلال حكم بن علي، لهذا لم يكن مستغرباً ترشيح "بن علي" لـ "علي سرياتي" الرئيس السابق للحرس الرئاسي، لقمع احتجاجات 2010-2011⁽²⁷⁾. ومن اللافت للانتباه في هذا الإطار هو أن بن علي الذي ارتقى إلى مؤسسة الرئاسة من مؤسسات الأمن الداخلي، وقام بتنوع وحدات الأمن التابعة لقوى الأمن الداخلية، قد قام في الوقت ذاته بتجريدهم من أي قيادة أو سلطة مركزية من أجل منع وقوع أي انقلاب ضده. وبالفعل، فقد منعت هذه السياسات محاولات الانقلاب بنجاح، لكنها أدت في نهاية المطاف إلى فشل وحدات الأمن الداخلي في إخماد الانتفاضة الشعبية واسعة النطاق في الفترة: 2010-2011⁽²⁸⁾. كما أن الشرطة التونسية -لأنها اعتبرت أداة رئيسية لكل ممارسات القمع والتسلط في عهد بن علي- قد كانت أكثر مؤسسة أمنية متخوفة في البلاد بعد الانتفاضة، ذلك أن الانتهاكات التي ارتكبتها عناصر سلك الشرطة واسعة المجال والانتشار، لدرجة أن تعسف الجهاز الشرطي وسلطوته كان أحد الأسباب المباشرة لاندلاع الشرارة الأولى للانتفاضة التونسية، حيث قام "البوعزيزي" بإحراق نفسه احتجاجاً على المعاملة المهينة التي تعرض لها من قبل شرطية في ديسمبر 2010⁽²⁹⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة الوثيقة بين الشرطة ونظام بن علي قد برزت خلال الانتفاضة الشعبية أيضاً، ففي حين أن الجيش -كما ورد أعلاه- وقف من الناحية العملية إلى جانب المتظاهرين ضد النظام، ورفض التحرك ضدهم، فقد اتهمت الشرطة التونسية بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فحسب تقديرات الأمم المتحدة، قُتل حوالي 300 شخص وجرح أكثر من 700 آخر خلال الاحتجاجات. ومن المفترض أن الغالبية العظمى من الضحايا لقوا حتفهم على إثر طلقات نارية أطلقتها الشرطة على المتظاهرين⁽³⁰⁾.

ج- نظام عدالة مخترق:

عنصر آخر مهم في قطاع الأمن التونسي اعتُبر مخترقاً وخاضعاً إلى حد كبير لنظام بن علي، وهو نظام العدالة، أو ما يعرف أيضاً بالجهاز القضائي الذي يشمل في تونس: وزارة العدل، وسلطة القضاء، وأنظمة السجون وخدمات النيابة العامة. فعلى خلاف ما جاء في نص المادة 65 من الدستور التونسي لسنة 1988 بأن: "القضاء مستقل، ولا يخضع القضاة في ممارستهم لوظائفهم لأية سلطة أخرى غير القانون"⁽³¹⁾، كان النظام القضائي التونسي خلال عهد بن علي يقع تحت سيطرة كاملة ومحكمة للسلطة التنفيذية، أي رئاسة الجمهورية ووزارة العدل، على نحو جعله مليئاً بالمحاباة والفساد، ليصبح مع مرور الوقت ركيزة أساسية وصلبة لنظام بن علي السلطوي الذي استخدمه كثيراً في تحييد خصومه السياسيين، وتأمين مصالحه ومصالح الأفراد المقربين منه⁽³²⁾. وقد تمثلت الآلية المؤسسية الرئيسة التي مارس من خلالها النظام التونسي السابق سيطرته الكاملة على القضاء في المجلس الأعلى للقضاة، وهو أعلى هيئة رقابية مسؤولة على تعيين القضاة وترقيتهم ومعاقبتهم أيضاً. ففي حين ينبغي أن تكون هذه المؤسسة مستقلة ومؤلفة بشكل أساسي من قضاة منتخبين، كان المجلس الأعلى للقضاة في تونس مهيمناً عليه من قبل المؤسسة التنفيذية، حيث ترأس المجلس بن علي نفسه، وكانت غالبية أعضائه إما أعضاء في الحكومة أو رشحتهم الحكومة. علاوة على ذلك، كان للرئيس التونسي سلطة تعيين القضاة، بناءً على

توصيات المجلس. وبالنظر إلى عدم وجود معايير موضوعية تنظم ترقية القضاة، فإن سيرهم المهنية تم تقييمها تماما على أساس مدى خدمتهم لمصالح النظام، ويذكر بأن القضاة الذين تجرأوا على التحدث والوقوف ضد قيادة البلد عوقبوا بشدة⁽³³⁾.

المحور الثالث

إصلاح القطاع الأمني التونسي وتحدياته في فترة ما بعد بن علي:

المبادرات والمعضلات

بعد مرور سبع سنوات على الثورة، وعلى الرغم من المصادقة على دستور جانفي 2014 والتوصل إلى إنجاز أول انتخابات رئاسية وتشريعية ديمقراطية في تاريخ البلاد التونسية أواخر العام 2014، تبقى مسألة إصلاح القطاع الأمني من أكثر القضايا تعقيدا وعرقلة لمسار البناء الديمقراطي في تونس. ففي ظل وضع أمني ومشهد سياسي يتسمان بدرجة عالية من الاضطراب وعدم الاستقرار، وبالنظر إلى كون إصلاح قطاع الأمن بإخضاعه لرقابة مدنية رشيدة يمثل جزءاً أساسياً من عملية الانتقال الناجحة والمكتملة، تُطرح اليوم في تونس تساؤلات جادة حول مدى إمكانية وجدوى إعادة هيكلة القطاع الأمني وتحسين أدائه، لاسيما مع بروز محاولات لتسييس العمل الأمني واختراق الأجهزة الأمنية والعسكرية بغرض إضعافها، وما صاحب ذلك من عجز حكومي عن معالجة أهم الملفات الأمنية الملحة، كالإرهاب، والجريمة المنظمة، والعنف السياسي؛ مما انعكس سلباً على مؤسسات الدولة وركائز المجتمع في تونس⁽³⁴⁾.

فما هو واضح ولا مجال لإنكاره، أن مؤسسة الأمن التونسية قد شهدت بالفعل منذ انطلاق المسار الانتقالي سنة 2011 العديد من التغييرات والتحسينات التي أثرت على قيادتها وهيكلها ووظائفها، إلا أن هذه التغييرات والتحسينات، وإن أثرت على توازن القوى، فقد ظلت في العموم حبيسة العمليات الأوسع نطاقاً من الإصلاحات التشريعية والهيكلية الوظيفية، دون إحراز أي تقدم كاف نحو تطوير نظام أمني في خدمة المواطنين بدلاً من النظام⁽³⁵⁾، وفيما يأتي سنقوم بتشخيص واقع المنظومة الأمنية في تونس من خلال استعراض جهود الحكومات التونسية المتعاقبة، فيما يتعلق بمسألة إصلاح قطاع الأمن بعد الانتفاضة، إلى جانب الوقوف على أبرز التحديات والصعوبات التي يواجهها هذا القطاع، وتمثل معطيات تؤكد تعثر مسار الإصلاح الأمني في فترات معينة وتعطله في فترات أخرى؛ مما حال دون وضع أسس سليمة وثابتة تؤسس لبناء هيكل أمنية وسياسية ديمقراطية تكون راسخة ومتماسكة، وتنبئ بوقوع إصلاح عميق وحقيقي في البلاد.

أولاً- مبادرات إصلاح المنظومة الأمنية في تونس ما بعد الانتقال بين الفعالية والمحدودية:

ما هي مبادرات إصلاح القطاع الأمني في تونس؟ وما التقدم المحرز في هذا المجال بعد سبع سنوات من الإطاحة بنظام بن علي؟ وما هي الفجوات المتبقية؟ وما الآليات والسياسات الواجب اتخاذها لسدها ومعالجتها؟ للإجابة على هذه التساؤلات، سنسلط الضوء في هذا السياق على مجموع الإنجازات المحققة على مستوى إصلاح قطاع الأمن التونسي في فترة ما بعد بن علي، من خلال البحث في أهم المبادرات ذات

الشأن ومناقشة آثارها على الإصلاح الأمني والعملية الإصلاحية ككل. وفي هذا الإطار سيتم النظر مرة أخرى في ثلاثة عناصر أساسية في القطاع الأمني التونسي، المتمثلة في: الجيش، والشرطة، والنظام القضائي.

أ- الإصلاح العسكري:

نظرا للطبيعة غير السياسية للجيش التونسي وانفصاله الكبير عن النظام السابق، لم يُنظر عموما إلى الإصلاح العسكري في تونس على أنه خطوة ضرورية وملحة في مرحلة ما بعد بن علي. إلا أنه في أعقاب سنة 2011، وبعد أن تولّت القوات المسلحة مسؤولية ضمان الأمن والنظام في البلاد بشكل أساسي، برزت بعض المخاوف من أن يميل الجيش التونسي إلى استغلال الفوضى واللااستقرار الناشئين؛ للانقضاض على السلطة واحتكارها، لكن سرعان ما تبذرت هذه المخاوف والهواجس؛ إذ لم تكن هناك أي دلائل على أن الجيش سيلعب دورا محليا بارزا، وعلى العكس من ذلك، فقد صرحت كل من الحكومة الانتقالية والقيادة العسكرية بأن القوات المسلحة ليست مهتمة بالسلطة السياسية، وستبقى متقيدة بنصوص الدستور التونسي⁽³⁶⁾. وفعلا هذا ما حدث إلى أن تم إرجاع كل المهام الأمنية إلى وكلائها الفعليين تدريجيا. فضلا عن ذلك، فإن الحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني وحوكمتها كانت مرحبا ومعترفا بها من طرف المؤسسة العسكرية في حد ذاتها، باعتبارها دعامة أساسية من دعائم الحكم الديمقراطي، حيث سبق أن أشار كبار الضباط العسكريين - في بيان رسمي لوزارة الدفاع- إلى أن "إصلاح قطاع الدفاع والأمن يتطلب نظاما سياسيا قائما على الحكم الرشيد". وبالإضافة إلى الالتزام بالرقابة والمساءلة، أشار المسؤولون إلى أن القوات المسلحة والمعلومات المتوفرة بشأنها يجب أن تكون مكشوفة أمام مختلف الفواعل السياسية والاجتماعية، إذ يجب ألا يشكل مصطلح "سري" أو "سري للغاية" تحت أي ظرف كان، عقبة أمام شفافية سياسات وميزانيات وزارة الدفاع⁽³⁷⁾.

بناءً على ما تقدم، لقد شهدت المؤسسة العسكرية التونسية بعد سنة 2011 جملة من التغييرات والإجراءات الإصلاحية التي أحدثت ثورة حقيقية داخل بني وهياكل المؤسسة. وبالتالي، كان الإصلاح العسكري الأكثر أهمية وتأثيرا في هذا المجال هو تحويل إدارة الجيش من "حكم شخصي" إلى "حكم مؤسسي"، فمنذ العام 2012 أصبحت إدارة القوات المسلحة لامركزية ذات إشراف مشترك من قبل أطراف متعددة، حيث يقدم كل من الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع والبرلمان والمستشار العسكري ومجلس الأمن القومي ومجلس الأمن مساهماتهم⁽³⁸⁾.

إصلاح نموذجي آخر من القطاع العسكري التونسي مباشرة بعد الثورة تمثل في الزيادة المعتمدة في ميزانية الجيش، وما رافق ذلك من محاولات جادة لرفع مستوى جهوزيته وقدراته المؤسسية، فلو تفحصنا أول ميزانية للجيش، لوجدنا بأن ميزانية وزارة الدفاع قد نمت بسرعة أكبر من أي ميزانية وزارة أخرى من العام 2011 إلى العام 2016 بمعدل زيادة بلغ 21% سنويا، وإن كان لا يزال الجيش يحصل على نسبة أقل من الميزانية العامة مقارنة بالوزارات الأخرى، فالملاحظ بأن ميزانية الدفاع لعام 2011 قد بلغت 807 مليار دينار، لترتفع في السنة الموالية أي (2012) إلى ما قيمته 1046 مليار دينار، بمعدل زيادة بلغ 30%.

ووصلت إلى ما يعادل 2094 مليار دينار سنة 2016، قبل أن تنخفض مجددا سنة 2017 إلى حدود 2016 مليار دينار (انظر الجدول رقم (03)).

الجدول رقم (02): تطور ميزانية وزارة الدفاع التونسية 2011-2017

السنة	ميزانية وزارة الدفاع (مليون دينار تونسي)	نسبة التغيير (%)
2011	807	----
2012	1046	30
2013	1233	18
2014	1564	27
2015	1921	23
2016	2094	9
2017	2016	3-
المتوسط	----	17

المصدر: مرصد الميزانية على الموقع الإلكتروني:

[/http://budget.marsad.tn](http://budget.marsad.tn)

وبالنظر إلى كون القوة البشرية للجيش كانت أصغر من أن تتعامل مع تحديات فترة ما بعد الثورة، لقد قامت الحكومات التونسية المتعاقبة بتقديم أجور أعلى لاجتذاب المزيد من المجندين العسكريين، كما قامت بزيادة رواتب الضباط العسكريين المهنيين؛ لأنها بدت منخفضة للغاية⁽³⁹⁾. وقد دفع التهديد الأمني المتزايد القادة المدنيين التونسيين إلى تعيين ضباط الجيش في العديد من المناصب المدنية والأمنية، فمثلا لقد تولى أحد عشر ضابطا بالفعل منصب الوالي بعد الثورة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة الانتقالية بعد العام 2011 زيادة التعاون العسكري-العسكري مع الدول الأجنبية، فقد صادقت تونس على اتفاقيات للتعاون الأمني مع العديد من الدول العربية والغربية (تركيا، وقطر، والولايات المتحدة) تحصلت بموجبها على امتيازات عسكرية مادية، بما في ذلك أهلية الحصول على التدريب، والقروض لشراء معدات خاصة بالبحوث التعاونية والتنموية، والتمويل العسكري الخارجي من أجل الاستئجار التجاري لبعض المواد الدفاعية⁽⁴⁰⁾.

تأسيسا على ما ورد أعلاه، وباستقراء هذه التطورات المادية والسياسية، نخلص إلى القول بأن الجيش التونسي المعزول تاريخيا قد بدأ يشهد تحسّنا غير مسبوق في وضعه منذ الثورة وسقوط النظام، غير أنه ينبغي الإقرار بأن القوات المسلحة لا تزال تعاني إلى اليوم من التوسع غير الضروري، ومن ضعف التجهيز، والدليل على ذلك هو التقدّم البطيء الذي أحرزته في مجال مكافحة الإرهاب وضمن الأمن الوطني، بيد أن الذي تغيّر هو أن الجيش أصبح أولوية بالنسبة إلى السياسيين التونسيين؛ إذ أجبرت

التحديات الأمنية الكبرى في تونس الحكومات المتعاقبة على إعطاء المزيد من الوقت والمال لتمويل وتسليح القوات المسلحة⁽⁴¹⁾.

ب- إصلاح الشرطة:

في حين لم يشكل الإصلاح العسكري قضية محورية ذات أولوية أساسية في مرحلة ما بعد الثورة، كان العكس هو الصحيح بالنسبة لنظام الأمن الداخلي في تونس، فنتيجة للطابع القمعي والموقع المركزي للشرطة التونسية في النظام السابق، قد تم النظر إلى إصلاح جهاز الأمن الداخلي على أنه أحد التحديات الرئيسية في فترة ما بعد الانتقال⁽⁴²⁾، وعلى الرغم من أن الحكومات التونسية المتعاقبة منذ سنة 2011 لم تتمكن بشكل عام من تطبيق سوى سياسات محدودة لإصلاح هيكل القطاع الأمني عامة، ووزارة الداخلية خاصة، فهذا لا ينفي بحق وجود مؤشرات إيجابية عديدة تؤكد بأن عملية إعادة هيكلة الوزارة والجهاز الأمني ككل قد مثّلت إحدى الضرورات السياسية والأمنية الإستراتيجية لدى فئة من الحكومات الانتقالية على الأقل، وهو ما سيتم مناقشته في النقاط الآتية:

لقد أعطت أول حكومة انتقالية تونسية دفعا أوليا نحو إصلاح نظام الأمن الداخلي في البلاد عندما رشّحت "فرحات الراجحي" القاضي المستقل سياسيا إلى منصب وزير الداخلية، وكان أول إجراء إصلاحي قام به الوزير هو إحالة 42 شخصا من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية إلى التقاعد الإجباري⁽⁴³⁾. بعد ذلك بوقت قصير، أعلن "الراجحي" أيضا عن حل "الشرطة السياسية" رمز السلطوية في النظام السابق، لكن سرعان ما توقفت جهوده الإصلاحية فجأة عندما أجبر على التنحي بعد شهرين من توليه منصبه لوجود مقاومة كبيرة لسياساته داخل الوزارة⁽⁴⁴⁾.

ومن الإصلاحات المهمة المحققة أيضا على مستوى وزارة الداخلية، يشير الخبير القانوني التونسي "هيكل بن محفوظ" إلى تلك المبادرات التي شملت: المصادقة على دليل إجرائي لحقوق الإنسان موجه إلى قوات الأمن الداخلي، والعمل على مراجعة القوانين المنظمة لمراكز الإيقاف والاحتجاز، وتجريد وزارة الداخلية من الاختصاصات الانتخابية⁽⁴⁵⁾. وفي إطار تحسين الصورة العامة لمؤسسة الشرطة؛ بغرض بناء التواصل بينها وبين المواطنين التونسيين، تم إنشاء صفحة فيسبوكية خاصة بالشرطة التونسية، وتم تقديم زي جديد لها⁽⁴⁶⁾. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر السماح بتكوين النقابات الأمنية وتقنينها واحدا من أبرز المبادرات الإصلاحية في مؤسسة الأمن التونسي بعد الثورة، حيث قدمت هذه النقابات مزايا كبيرة لموظفي الأمن، فأصبحوا هم أنفسهم دعاة لإصلاح القطاع الأمني في البلاد، باعتبارهم أعضاء من الجمهور، وضحايا للاستبداد بحد ذاتهم. وبعد أن كانت هذه المنظمات النقابية الناشئة حريصة في البداية على المطالبة بتغيير الوضع المالي والاجتماعي والمهني المتدهور لعناصر الأمن، أصبحت فيما بعد فاعلا نشطا ومؤثرا في النقاشات الأمنية والسياسية الجارية، وفي العلاقات مع القيادة التونسية أيضا⁽⁴⁷⁾. ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من كون التجربة النقابية تعدّ جديدة نوعا ما، إلا أنها قد تلقّت دعما قويا وغير مسبق، وفي ظرف قصير لم يتجاوز السنة (بين 2011-2012)، ظهرت أكثر من 100 نقابة شرطية وأمنية متخصصة. ومن أبرزها النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي والاتحاد الوطني لنقابات قوات الأمن⁽⁴⁸⁾.

من جانب آخر، قدّم "لزهر العكري" في أكتوبر 2011 خطة لإصلاح القطاع الأمني في الدولة اعتبرت الأكثر شمولاً حتى الآن، حيث تم تضمين هذه الخطة في تقرير حكومي رسمي تحت عنوان: "الكتاب الأبيض-الأمن والتنمية: نحو أمن في خدمة الديمقراطية". وهي عبارة عن خارطة طريق تناقش تحويل قطاع الشرطة من قطاع قمعي إلى قطاع خدماتي يخدم المواطنين، ويستجيب فوراً للتحديات الجديدة في مجال الجريمة. مع ذلك لم يتم الإعلان عن هذا الكتاب الأبيض على الإطلاق، كما يبدو بأنه لم يتم تنفيذ أي من توصياته إلى اليوم، بسبب أن حكومة النهضة المتزعمة للائتلاف الحكومي آنذاك رأت بأن هذه الخطة هي نتاج للنظام السابق، وأن رموزاً محسوبة عليه داخل وزارة الداخلية قامت بإعداده، وهم ممن لا يؤيدون الإصلاح الجذري للقطاع الأمني، وإنما مجرد إصلاحات سطحية شكلية⁽⁴⁹⁾. علاوة على ذلك، يعد نموذج الشرطة المجتمعية التونسية *The Tunisian Community Policing Model* أحدث محاولة لإصلاح قطاع الشرطة في البلاد، وهو مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية، يهدف إلى تغيير واجهة قوات الأمن التي مثلت أدوات للنظام. وقد تم إطلاق المرحلة الأولى من المشروع في نهاية عام 2011، أما المرحلة الثانية، فقد بدأت في أوت 2013، ولا تزال مستمرة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقوم هذا المشروع على أربعة أركان رئيسية، هي: الشراكات، وحل المشكلات، والاتصالات، وتقديم خدمات عالية الجودة⁽⁵⁰⁾.

وفي خطوة إصلاحية أخرى اعتبرت الأولى من نوعها، أصبح "علي العريض" أول وزير داخلية من ضحايا تعذيب الشرطة في الوطن العربي، وأول مدني في هذا المنصب بعد نجاح الثورة في تونس، حيث قضى "العريض" 16 عاماً في السجون السياسية لنظام بن علي، وتعرض لكافة أشكال التعذيب وسوء المعاملة الجسدية⁽⁵¹⁾. بيد أنه وفي واقع الأمر، تبدو مقاومة التغيير والإصلاح سمة لصيقة بوزارة الداخلية التونسية، سواء في ظل الحكومات الانتقالية التي لم تجعل منه أولوية، أو حتى في ضوء الحكومات الرسمية التي لم تبادر وشركائها لوضع رؤية بديلة للإصلاح، ويظهر ذلك جلياً في الكثير من الحالات المعاكسة، أبرزها استمرار العديد من المقربين من بن علي وأصدقائه للآن، وفقاً لتقارير نقابات الشرطة ومنظمات حقوق الإنسان في تونس، بشغل مناصب هامة داخل وزارة الداخلية⁽⁵²⁾. ومن الحقائق التي تشير أيضاً إلى أن التدابير الإصلاحية المتخذة لم تكن جذرية، بعض مواد قوانين تأسيس وزارة الداخلية التي إما تم إلغاؤها أو تعديلها بموجب مرسوم رئاسي، من دون إحداث تغييرات كبيرة في الأذرع العملية للوزارة⁽⁵³⁾. كما أن ارتفاع معدل تغيير الوزراء، وتغيير الحكومات التي تجاوز عددها العشر منذ الإطاحة بنظام بن علي، يعكس شلل المنصب، وهذا نتاج التنافس المستمر بين الأطياف السياسية الرئيسية في البرلمان ومجلس الوزراء، ونتاج رفض فئات داخل وزارة الداخلية قبول أي سلطة خارجية عليها⁽⁵⁴⁾.

وعلى الرغم من أن هناك بعض التحسينات في مجال الشفافية، فعلى سبيل المثال، وبصرف النظر عن صفحة الفيسبوك المذكورة أعلاه، أطلقت وزارة الداخلية أيضاً صفحة ويب رسمية، وتم استدعاء عدة وزراء داخلية بانتظام للإدلاء بشهادتهم أمام الجمعية الدستورية بشأن الأحداث الهامة أو التطورات ذات الصلة بالوضع الأمني الداخلي للبلد، كما تم مثول مسؤولون آخرون أمام قضاة تحقيق

لنفس السبب، مما يوحي على الأقل بشيء من الرقابة والمساءلة البرلمانية في هذا المجال⁽⁵⁵⁾. لكن الشفافية في وزارة الداخلية تبقى حسب العديد من الخبراء والمراقبين قاصرة بدرجة كبيرة، فمثلا إن التعديل المبكر الذي أدخل على قانون تأسيس الأمن الداخلي في أبريل 2011 اختزل - إلى حد كبير - في تحسين الأجور وشروط الترقية⁽⁵⁶⁾، ولم يتم الإعلان لحد الآن عن أي من المراسيم السرية المنظمة لهيكل وأنشطة الشرطة. هذا ويشير نشطاء حقوقيون تونسيون إلى أن مشاركة المجتمع المدني في عملية الإصلاح قد تراجعت بشكل عام منذ عهد حكومة النهضة، مقارنة مع الحكومة الانتقالية الأولى، عندما كانت هناك على الأقل درجة معينة من النقاش والحوار بين وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا إصلاح القطاع الأمني⁽⁵⁷⁾. وبالإضافة إلى ما سبق، إن بعض القوانين القمعية للنظام السابق لا تزال سارية، بما في ذلك القانون رقم (4-69) بشأن الاجتماعات العامة (1969)، والذي يمنح السلطات صلاحيات واسعة لحظر وجمع التجمعات العامة، كما أن قواعد الاشتباك الخاصة بالشرطة لم تتغير منذ عهد بن علي على الرغم من استمرار حالات الاستخدام المفرط للقوة وإطلاق النار، والاعتقالات بصورة غير قانونية بعد الانتفاضة. وأخيرا، يذكر بأن لجنة الرقابة البرلمانية التي تم إنشاؤها للتحقيق في عنف الشرطة ضد المتظاهرين في أبريل 2012 قد جمّدت نشاطها؛ بسبب عدم تعاون وزارة الداخلية، ولم يتم بعد تنظيم أجهزة الاستخبارات بموجب قانون يحدّد مسؤولياتها والتزاماتها⁽⁵⁸⁾.

بالمقابل، سيكون من المبالغة الحكم بأنه لم يتغير شيء في العلاقة بين الشرطة والمواطنين منذ الثورة؛ إذ من الواضح بأن الشعب التونسي قد أصبح أكثر حزما في التعامل مع الشرطة، ولم تعد هناك نفس درجة الخوف من ضابط الشرطة الجبار، ويمكن ملاحظة أحد مظاهر هذا الموقف الجديد تجاه الشرطة في العدد الكبير من الهجمات ضد رجال الشرطة في فترة ما بعد بن علي، والتي كان بعضها بعواقب قاتلة⁽⁵⁹⁾.

ج- الإصلاح القضائي والعدالة الانتقالية:

على الرغم من أن القضاء المستقل الخالي من المحسوبية والفساد يعدّ رافدا مهما من روافد إصلاح القطاع الأمني وكسب الرهان الديمقراطي في تونس، وعلى الرغم من إعلان إنشاء هيئة قضائية مستقلة هدفا رئيسيا من أهداف التحول نحو الديمقراطية من طرف الحكومات الانتقالية والقضاة التونسيين أنفسهم في وقت مبكر بعيد انتهاء الانتفاضة التونسية، فالملاحظ في هذا الشأن هو اتسام إصلاحات الجهاز القضائي التونسي بالانحسار والمحدودية إلى الآن، وفي سياق مشابه لإصلاحات الشرطة قد تم التركيز على عمليات التطهير في الأساس، بدلا من تحولات النظام بحد ذاته⁽⁶⁰⁾.

فمنذ الإطاحة بنظام بن علي، أنشأ القضاة التونسيون أول اتحاد لهم على الإطلاق، تمثل في اتحاد القضاة التونسيين الذي بات يمثل مصالحهم فيما يتعلق بالسلطات، وعلى نحو مماثل لنقابات الشرطة، فقد أصبح مؤيدا قويا لإصلاحات السلطة القضائية⁽⁶¹⁾. كما أثمرت المناقشات الوطنية المدعومة بجهود دولية عن مبادرات إصلاحية عديدة تتوخى تحويل الجهاز القضائي التونسي إلى مؤسسة قانونية قوية ومستقلة. ففي أكتوبر 2011 تم إبرام اتفاق بين وزارة العدل ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على

القوات المسلحة (DCAF)، وترتب عليه تبني المركز مساعي الإصلاح المؤسسي والقانوني لنظام السجون وإعادة التأهيل⁽⁶²⁾. وفي سنة 2012 وضعت وزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تحت إشراف الحكومة التونسية خارطة طريق مفصلة نسبياً تغطي جوانب مختلفة من الإصلاح القضائي على مدار السنوات الأربع القادمة، عرفت بالمخطط الإستراتيجي 2012-2016، وهو عبارة عن وثيقة تشاركية منفتحة على كافة المقترحات الهادفة لإصلاح المنظومة القضائية، وقابلة للتطوير مع تطور مسار الإصلاح⁽⁶³⁾.

لكن على الرغم من هذه المبادرات والجهود المبذولة، يظل التغيير المؤسسي المطلوب في النظام القضائي التونسي والمؤجل إلى الآن هو الإصلاح الفعلي للمجلس الأعلى للقضاء المذكور آنفاً. فعلى الرغم من مرور أكثر من سبع سنوات على الثورة التونسية، وموافقة الحكومات الانتقالية منذ توليها السلطة من حيث المبدأ على استبدال المجلس الأعلى السابق بهيئة جديدة مستقلة في أقصر وقت ممكن، إلا أن ما حدث هو العكس تماماً، إذ إن الإفراج عن القانون الأساسي المنظم لهيكل المجلس الأعلى للقضاء الجديد ولتشكيلاته وسلطاته استغرق لوحده وقتاً طويلاً⁽⁶⁴⁾، وحتى بعد صدوره في أبريل 2016 ظلّ استكمال تشكيل هذا المجلس معطلاً لأشهر، ولم يتمكن المجلس من عقد أول اجتماع رسمي له إلا بعد سنة من ذلك، أي في أبريل 2017، في خضم مشهد قضائي وسياسي معقد أثر سلباً على عملية إعادة هيكلة المجلس وإصلاحه، فأزمة المجلس الأعلى للقضاء عميقة ومستمرة إلى اليوم، وهي في الواقع أزمة دستورية قانونية تعكس خلافات سياسية وانقسامات جوهرية ألقى بثأرها العكسية على مسار إصلاح النظام القضائي والأمني ككل⁽⁶⁵⁾.

ومن الجدير ذكره، بأن حتى تلك الإصلاحات القضائية المقتصرة على عمليات التطهير التي حدثت، قد حدثت هي الأخرى من جانب واحد مثله السلطة التنفيذية بشكل عكس تقاليد النظام السابق وممارساته السلطوية، فوفقاً للمرصد التونسي لاستقلال القضاء، لقد نقلت الحكومة بين ديسمبر 2011 وأبريل 2012، 100 قاض إلى مناصب جديدة، وفي أغلب الحالات (حوالي 70٪) قد تم ذلك دون استشارة القضاة المعنيين. كما أقال في أواخر ماي 2012 81 قاضياً اعتبروا فاسدين، دون إخطارهم كتابياً أو تحديد الادعاءات ضدهم⁽⁶⁶⁾. لذلك ينبغي أن تتلخص إحدى المسائل المهمة المتعلقة بإصلاح قطاع العدالة في تقييم ما إذا كانت مجموعة القوانين والمبادئ التوجيهية المؤسسية تحمي حقوق جميع المواطنين بما فيه الكفاية، وتحظر بشكل كاف سلطة الكيانات الحكومية، وفقاً لسيادة القانون. ومن الأمور المهمة والحاسمة بنفس القدر هي ضرورة إصلاح الثقافة المؤسسية والتشغيلية للجهات القضائية الفاعلة من وزارة، وسلطة قضائية، وغيرها من الفواعل الأخرى⁽⁶⁷⁾.

من ناحية أخرى، تتعلق قضية الإصلاح القضائي في تونس بمسألة أخرى غاية في الأهمية، وتتمثل في ضرورة تحقيق العدالة الانتقالية التي تهدف إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من طرف النظام السابق، سواء قبل أو أثناء الانتفاضة الشعبية في الفترة 2010 و2011. وقد اعتبرت الحكومات التونسية المتعاقبة إرساء العدالة الانتقالية أولوية ضمن أجندتها الإصلاحية؛ إذ غني عن الذكر بأنه بدون

سلطة قضائية مستقلة فعلا، لن يكون ممكنا إجراء محاكمات موثوقة ذات مصداقية للجرائم التي ارتكبتها النظام السابق، وبناء على ذلك تم تأسيس وزارة منفصلة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في أواخر العام 2011 يمكن القول بأنها الأولى من نوعها في تاريخ تونس⁽⁶⁸⁾. كما تم إصدار قانون العدالة الانتقالية في ديسمبر 2013 الذي يسعى -من بين أمور أخرى- إلى التدقيق على موظفي الخدمة المدنية بشأن الانتهاكات السابقة في عهد بن علي⁽⁶⁹⁾، وعلى إثره تم إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة، وهي هيئة مستقلة إداريا وماليا، وتتمثل مهمتها الأساسية في الإشراف على مسار العدالة الانتقالية بمختلف مراحلها من خلال التحقيق في مختلف الانتهاكات ومساءلة المسؤولين عنها، وجبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا؛ لتحقيق المصالحة الوطنية في البلاد⁽⁷⁰⁾، وبعد أن كان محددًا إنهاء عهدة هذه الهيئة في ماي 2018، تقرر مواصلة أعمالها إلى نهاية العام الجاري؛ لاستكمال إجراءات التقييم، وإعداد التقرير الختامي وتسليمه إلى سلطات الدولة⁽⁷¹⁾.

ووفقا لـ"موسى عبد الستار" الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، إن هناك خمس قضايا يجب معالجتها من أجل تحقيق العدالة في تونس، وتتمثل في: أولا: حاجة النظام إلى مقاضاة المسؤولين السابقين في النظام الذين شاركوا في انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الثورة. وثانيا: يجب أن تكون هناك مصالحة بين الجناة وضحاياهم. وثالثا: يجب على الحكومة وضع معايير للتعويض المناسب لضحايا النظام السابق. ورابعا: ضرورة تنفيذ إصلاح الجهاز الأمني والنظام القضائي ووسائل الإعلام. وأخيرا: يجب أن تكون هناك تعهدات بأن شهداء الثورة الذين سيتم تكريمهم بشكل مناسب. وحسب "عبد الستار"، يتم إحراز تقدم في العنصر الأول فقط⁽⁷²⁾. لكن على الرغم من ذلك، هناك اتفاق واسع بأنه لم تجر حتى الآن سوى محاكمات قليلة جدا ضد القادة الذين اعتبروا مسؤولين عن مقتل المتظاهرين خلال الانتفاضة وعن جرائم أخرى جسيمة، كما أن بعض-إن لم تكن غالبية- الأحكام الصادرة في حق المتهمين بدت وكأنها عقوبات مخففة إلى حد ما، وبعضها الآخر لم ينفذ بعد⁽⁷³⁾. وفي الواقع بيد أنه تم تسجيل عدد من الخطوات الإيجابية على الأقل من حيث التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية؛ لمنع تكرارها في الحاضر والمستقبل، إلا أنه لا يزال هناك إحباط عام متزايد بسبب عدم تحقيق التقدم المأمول بسبب تقاعس السلطات المعنية عن اتخاذ تدابير أكثر نجاعة وفعالية في هذا المجال.

ثانياً- تحديات ومتطلبات إصلاح القطاع الأمني في تونس ما بعد الثورة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته تونس مقارنة بدول الحراك العربي الأخرى في مجال إصلاح القطاع الأمني وتحسين مستوى خدمات الأمن والعدالة في مرحلة ما بعد الانتفاضات، فإن الرائد للتجربة التونسية يلحظ بوضوح حجم التحديات وعمق المشكلات التي تواجهها منظومة الأمن التونسي اليوم وباتت تستلزم على السلطات التونسية التحرك الفوري والتنسيق المشترك؛ لحلها ومعالجتها إذا ما رغبت في تحقيق الأهداف المسطرة للإصلاح الأمني والسياسي المطلوب في البلاد منذ اندلاع الثورة، وفيما يأتي سنستعرض مجموع هذه التحديات، مناقشين متطلبات الإصلاح ومحاذيره.

في البداية، يجدر التنويه إلى أن التحديات والصعوبات التي يواجهها إصلاح قطاع الأمن التونسي تتعدد، نظرا لتعدد أسبابها وتداخلها، فمنها ما هو وظيفي، ومنها ما هو هيكلية⁽⁷⁴⁾، وهي على النحو الآتي:

1- ديناميكيات سياسية وأمنية مقوضة للإصلاح:

كان للتحولات السياسية التي شهدتها البلاد منذ بداية سنة 2011 أثر كبير ومباشر على القطاع الأمني بشكل عام، وعلى الوضع الأمني بشكل خاص، ويمكن تحديد هذه الآثار على صعيدين اثنين: أمني وسياسي.

- تردي الوضع الأمني وتأزمه:

لم تكن الأوضاع الأمنية في تونس مستقرة منذ الثورة، فما سمي "بالانفلات الأمني" أعقاب الثورة، وما أصبح يسمى اليوم بالحرب على الإرهاب، يعكس وضعاً أمنياً هشاً غلب عليه انعدام الاستقرار وتصاعد مختلف أشكال العنف والجريمة، وبروز جماعات جهادية تلجأ للعنف ضد الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها المؤسسات الأمنية في مواجهة هذه التهديدات. فالفراغ الأمني الذي أعقب انتفاضة 2010-2011 والفوضى الناجمة عن الثورة الليبية قد أضعفا قدرة الدولة على حماية أمنها، وجعلا النسيج الحدودي التونسي رخوا وسهل الاختراق، لدرجة أن المناطق الحدودية باتت بؤرة للإرهاب والتخريب ومختلف أشكال الجريمة، بشكل تجاوز قدرة الأجهزة الأمنية الرسمية على التصدي لها ومجابهتها⁽⁷⁵⁾.

لقد أصبحت هذه الجماعات تستغل هشاشة المناطق الداخلية من جهة، وتتالي الأزمات السياسية بالبلاد من جهة ثانية، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من قابلية اختراق الحدود من جهة ثالثة. فمنذ سنة 2013 شهدت تونس تصعيداً أمنياً خطيراً على مستوى العمليات الإرهابية التي استهدفت في البداية قيادات سياسية بارزة (اغتيال المعارضين شكري بلعيد في فبراير 2013، ومحمد البراهمي في جويلية 2013)، ثم استهداف منشآت اقتصادية وسياحية حيوية في البلاد في مرحلة ثانية (العملتان الإرهابيتان في متحف باردو في ربيع 2015، وفي سوسة في صائفة 2015). وفي مرحلة ثالثة، تم ضرب أهداف عميقة للمؤسستين الأمنية والعسكرية في الدولة، بما في ذلك العملية الانتحارية التي استهدفت سلك الأمن الرئاسي في العاصمة تونس في نوفمبر 2015،⁽⁷⁶⁾ والهجوم الإرهابي الذي تم مؤخراً على عناصر الحرس الوطني غرب البلاد قرب الحدود مع الجزائر في جويلية 2018.

وفي ظل بيئة تتسم بضعف الرقابة المدنية، لقد غدّت أجندة مكافحة الإرهاب اتجاهاً رجعياً داخل قطاع الأمن هدد حتى الإصلاحات المتواضعة التي تحققت منذ العام 2011، إذ ساهم هذا الاتجاه في حلول صعوبات أجندات مكافحة الإرهاب؛ رداً على خطر العنف الجهادي الداخلي والعابر للحدود محل أي أمل أو مبادرة لإحياء أجندة إصلاح قطاع الأمن. وعندما أعاد القطاع الأمني تنظيم صفوفه، استخدم الحجة المشروعة القائلة بضرورة عدم تسييسه، لكي يقاوم أي محاولة من جانب الحكومة لجعله شفافاً وخاضعاً للمساءلة، فسمح ذلك لثقافة الحصانة والسعي نحو الاستقلالية، أي الإفلات من المساءلة القانونية داخل القطاع الأمني بإعادة تأكيد نفسها⁽⁷⁷⁾، وبالتالي، تراجعت الفواعل السياسية التونسية

أكثر عن أجندة الإصلاح الأمني، وكانت النتيجة بروز بيئة متساهلة على نحو متزايد أدت إلى حصول انتهاكات تذكّر بعهد بن علي⁽⁷⁸⁾.

في الواقع، إن عجز الحكومات المتعاقبة في تونس بعد 2011 عن التعامل بجدية مع هذه الديناميات الأمنية، خاصة منها الإرهاب، وتسييس المخاطر التي تمر بها البلاد، وغياب الإجماع السياسي، قد شكّلت متغيرات حاسمة للغاية تم توظيفها من قبل بعض الأطراف؛ لإبطاء جهود إصلاح الأجهزة الأمنية ومنع التركيز على الإصلاحات الهيكلية لقطاع الأمن⁽⁷⁹⁾.

- هشاشة الوضع السياسي في خضم الاستقطاب السياسي الحاد:

إن تجربة الانتقال الديمقراطي والتحديث المؤسساتي التي خاضتها تونس -على أهميتها- أثرت سلباً على أمنها، وعلى قدرة السلطة السياسية على مواجهة التحديات الناشئة في الداخل والتهديدات الوافدة من الخارج، ففي عديد من المراحل وقع الزج بمؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية في صراعات سياسية وإيديولوجية عنيفة أفضت إلى تصدع المنظومة الأمنية، واهتزاز سلطة الدولة وإضعاف قدرتها على مواجهة المخاطر وحماية مواطنيها. وقد كان لهذا الوضع تأثير مباشر على استقرار الأوضاع، حيث وضع دولة متواضعة الإمكانيات كتونس أمام تحديات جيوسياسية حقيقية وأمنية قصوى تغذيها الأزمات المفتعلة من قبل القوى السياسية، نتيجة غياب النهج الحوارية والشراكة الفاعلة في معالجة المسائل الإستراتيجية للدولة والمجتمع التونسي⁽⁸⁰⁾.

وفي هذا السياق، يتضح بأن أكبر إخفاق للعملية الانتقالية في تونس تمثل في أن الجهود الأولية لإطلاق إصلاح القطاع الأمني لم تكن مدعومة بوحدة هدف كافية، أو ببناء فعال لتحالفات سياسية ومبادرات إصلاحية متماسكة⁽⁸¹⁾. ففي حالة من الاستقطاب السياسي الحاد الموسوم بصراع العلماني/الإسلامي، تسببت محاولات حزب حركة النهضة لاستبدال كبار المسؤولين في وزارة الداخلية أو غيرها من المؤسسات الحكومية في ظهور اتهامات بأنه يسعى إلى الاستحواذ "الحزبي" على قطاع الأمن و"أسلمته"، وعندما اقترح الحزب رداً على إحصام أجهزة الشرطة عن استئناف مهامها بصورة كاملة، وسائل بديلة لمعالجة تزايد حالات الخروج على القانون والجريمة، أدى ذلك إلى اتهامات لا تخلو من التحويل بأنه يهدف إلى بناء هيكل أمنية "موازية" و"شرطة آداب" إسلامية⁽⁸²⁾. وبالمقابل، يرى العديد من المراقبين بأن ميل حزبي النهضة ونداء تونس لاسترضاء قطاع الأمن بزيادات في الرواتب، وتمييع الضوابط القانونية عليه، وتجهيزه بمعدات جديدة، قد سمح له بالتخندق ومقاومة الجهود الرامية لجعله شفافاً وخاضعاً للمساءلة⁽⁸³⁾.

2- غياب أجندة تشريعية مناسبة لدفع الإصلاح:

على الرغم من وجود قيادة للإصلاح من الناحية النظرية، لقد ظل القطاع الأمني في تونس يعمل فعلياً في بيئة قانونية ودستورية مرتبكة، بل ومتناقضة أحياناً؛ مما انعكس في غياب أجندة تشريعية نشطة للإصلاح. فمن منظور قانوني مؤسسي، تم تسجيل تخل متزايد عن تحديد القواعد والمعايير التي ينبغي الالتزام بها لإصلاح قطاع الأمن، وكما سبق الإشارة إليه، لا تزال بعض التشريعات القمعية من عهد

بن علي معمولاً بها للآن، كما أن نصوص القوانين المنظمة لمؤسسة الشرطة ووزارة الداخلية التي لم يتم توفيرها للجمهور في النظام السابق، ليست منشورة علناً وبالكامل حتى يومنا هذا⁽⁸⁴⁾.

صحيح أن البنية الدستورية والقانونية ليست هي الأساس الوحيد لإصلاح القطاع الأمني، إلا أنها تمثل الركيزة الأساس والمدخل الرئيس للرقابة الديمقراطية على الأمن والدفاع، وبالتالي، إن "الدستورية"، أو حماية المؤسسة الأمنية من خلال الدستور، تظل هي المقاربة الأساسية للتغييرات الأمنية الجوهرية. وبناءً على ذلك، يرى "هيكل بن محفوظ" من خلال النظر إلى نص الدستور التونسي لسنة 2014 ومجموع المبادئ والقواعد التي يضعها لتأسيس نظام أمني ديمقراطي يتعارض مع المحسوبية والقمع والممارسات السابقة، ويكون في خدمة المواطنين، بأن الدستور الجديد على الرغم مما يتضمنه من مواد تشريعية حول سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساءلة والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، إلا أنه غير مؤهل فيما يتعلق بقطاع الأمن. ويبدو حسبه بأن واضعي الوثيقة الدستورية لم يستوعبوا بعد مبادئ الأمن الديمقراطي⁽⁸⁵⁾.

فعلى مستوى المفاهيم والرؤى، لم يضمن الدستور حق المواطن في الأمن كحق أساسي، وبقي مرتبطاً بشكل كامل وجوهري بحماية السلامة البدنية للأفراد. كما أن النهج المتبع فيما يتعلق بقطاع الأمن هو وظيفي، ولا يوفر ضمانات أساسية بأن على قوات الأمن والدفاع احترام حقوق الأفراد وحياته، وترسخ هذه القناعة بفحص الفصول المتعلقة بالأمن والدفاع (خاصة الفصول 17 و 18 و 19)، والتي تشير بوضوح إلى احتكار الدولة لتشكيل قوات الأمن والدفاع، وتحديد مهام المؤسسة العسكرية وقوى الأمن الداخلي. ومن اللافت للانتباه أيضاً ضبابية وقصور الأحكام الدستورية المتعلقة بالإشراف البرلماني على قطاع الأمن، حيث اختار واضعو الدستور آليات الرقابة البرلمانية التقليدية (كوضع القوانين، والسعي إلى المساءلة من خلال لجان التحقيق) دون تفويض سلطات الإشراف المباشر على الأجهزة الأمنية⁽⁸⁶⁾.

باختصار، إن الدستور التونسي الجديد لا يوفر إطاراً شاملاً للحكومة الرشيدة لقطاع الأمن، فمن خلال تركيزه على الجوانب الوظيفية، فهو لا يحقق الشروط المسبقة للرقابة الديمقراطية، كونه لم ينص صراحة على أن الشفافية والمساءلة هي من ضمن المبادئ التي ينبغي أن تحكم عمل المؤسسة الأمنية⁽⁸⁷⁾. علاوة على هذا، فإن من بين القضايا المهمة التي غفل عنها الدستور تلك المتعلقة بالضمانات الأساسية للموظفين العسكريين والأمنيين، فالملاحظ أنه لا يحمي الحقوق الأساسية لأفراد القوات المسلحة، وهو ما يخالف روح الدستور والمعايير الدولية، إذ تمثل إحدى متطلبات إعادة رسم العلاقات المدنية-العسكرية ضمان حقوق وواجبات العاملين في القطاع؛ لضمان مشروعية مهامهم وتوفير الظروف الملائمة لممارستها، فمن تبني فكرة أمن "مواطن" أو "وطني" عليه أن يقبل كذلك بفكرة "المواطن بزي"⁽⁸⁸⁾.

3- غياب الرؤية الإستراتيجية وضعف الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن:

يبدو من السياق السياسي والأمني الذي أحاط بالتغييرات الحاصلة في تونس منذ جانفي 2011 بأن مبادرات الإصلاح المطروحة لا تشكل رؤية إستراتيجية شاملة لإدارة عملية إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية في البلاد⁽⁸⁹⁾، كما أن السلطة الحاكمة -باعتبارها المسؤول الأول عن الإصلاح- لا تزال قدرتها

محدودة فيما يتعلق بتعيين الأولويات الأمنية وترتيبها بما يقتضيه ذلك من إرساء رقابة فاعلة تتولى تنفيذها بشكل تدريجي وفق جدولة زمنية ومالية مضبوطة، وفي غياب هذه العناصر الرئيسية، لا مجال للحديث عن سياسة أو إستراتيجية لإصلاح الأمن، وإنما مجرد معالجات ظرفية لمشاكل عالقة لن تزيد عملية الإصلاح إلا تعقيدا⁽⁹⁰⁾.

إن هذا العجز يعزى في الواقع إلى أسباب عديدة، أبرزها المقاومة القوية داخل صفوف القطاع الأمني للعديد من عناصر الإصلاح ومقتضياته، لاسيما عنصر المساءلة التي تعرف ممانعة واسعة من قبل الأطراف الفاعلة في المنظومة الأمنية. فبالنسبة لبعض المسؤولين في وزارة الداخلية التونسية على غرار نظرائها في أغلب الدول العربية، تُفهم عملية الإصلاح بأنها زيادة في الإمكانيات المادية لمؤسساتهم وميزانياتها، في حين أن هذا الأمر هو جزء فقط من عملية إصلاح قطاع الأمن الذي يهدف إلى تحسين أداء هذه المؤسسات⁽⁹¹⁾، بينما آليات الإصلاح والحوكمة الأخرى، وما تتضمنه من احترام للقانون، والإشراف المدني الفعال، والالتزام بالشفافية في العمل، والخضوع للرقابة والمساءلة القضائية تكاد تكون منعدمة، وهو ما قلص من فرص الإصلاح؛ بسبب تصلب المؤسسة وتقوقعها بإعادة تشكل مراكز النفوذ فيها⁽⁹²⁾.

ففي ظل غياب إرادة سياسية قوية ومبادرات تشريعية مستدامة، يرى الباحث السياسي "يزيد الصايغ"، بأن وزارة الداخلية لا تزال تشكل "صندوقا أسود" تختفي عمليات صنع القرار فيها وراء ستار من الغموض⁽⁹³⁾. وهذا الوضع هو نتيجة طبيعية للتحدي السابق المتمثل في غياب إطار تشريعي ودستوري يكفل مساءلة مؤسسات الأمن وشفافيتها، كما يرجع أساسا إلى افتقار هذه المؤسسات للتخصص والتجربة في مسائل الإصلاح، وإلى تركيز معظمها على القضايا الأمنية الراهنة من إرهاب، وتهريب، وأمن الحدود، أو لتمسك البعض الآخر بتحقيق مطالب مهنية بحتة، كالترقيات، وتصحيح المسار المهني لأعوان الأمن الداخلي، فضلا عن تسييس المسألة وانعدام الفهم الحقيقي لمقتضيات الإصلاح ولأبعاده المختلفة. فالمشكل القائم يكمن أساسا في تصلب الثقافة الأمنية السائدة ومدى إمكانية تغييرها جذريا من خلال إرساء ثقافة تغيير جديدة داخل المؤسسة الأمنية بشكل يقطع الصلة مع ممارسات الماضي، ويقضي على المحسوبة داخلها، كما يحد في الأساس من توجس المؤسسة الأمنية وربيتها من الرؤية الجديدة للإصلاح، نتيجة شعورها بأنها مستهدفة في وجودها ومصالحها. وهذا لن يتحقق ما لم يتم الوصول إلى قبول جميع هياكل المنظومة الأمنية ومستوياتها بأن هذه التغييرات الجوهرية التي يتم طرحها تصب في مصلحتهم وليست موجهة ضدهم، وأنهم فاعلون في هذا التغيير، لا كأمنيين فحسب، ولكن كمواطنين أساسا⁽⁹⁴⁾.

4- الموارد المحدودة والكلفة الاقتصادية المرتفعة للإصلاح:

بالإضافة إلى التحديات آنفة الذكر، تعتبر محدودية الموارد المتاحة للإصلاح من أكبر المشكلات المقوضة لعملية الإصلاح الأمني الشامل في تونس، خصوصا وأن الحكومات المتعاقبة قد ورثت منذ سنة 2011 تحديات اقتصادية خطيرة ومتزايدة، فوفقا لبيانات وزارة المالية التونسية، لقد تخطى الدين العام في تونس أرقاما قياسية غير مسبوقة بعد أن بلغ منتصف العام 2018 نحو 76.165 مليار دينار تونسي،

تمثل 71.4% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 22.325 مليار ديون داخلية، ومبلغ 53.840 مليار ديون خارجية بنسبة 70.7% من إجمالي الديون⁽⁹⁵⁾، مع توقعات واسعة بارتفاعه أكثر في الفترات القليلة المقبلة. من ناحية أخرى، تظهر الإحصائيات الرسمية الأخيرة أرقاما مخيفة تتعلق بتفشي ظاهرتي الفساد والرشوة في جل القطاعات، حيث أقر مواطن واحد على الأقل من أصل اثنين، بوجود الظاهرة في كثير من مؤسسات الدولة. والمخيف أكثر أن القطاع الأمني يحتل المرتبة الأولى في سلم ترتيب الرشوة والفساد لدى المواطنين بنسبة 68%. هذه الأرقام في حد ذاتها مؤشر على أكبر التحديات التي تواجه برامج إصلاح وتطوير المنظومة الأمنية، باعتبار أن الرغبة في التغيير سيواجهها في المقابل رفض العناصر التي تقترن مصالحها بالممارسات والمعاملات المشبوهة لكل محاولات الإصلاح، بل وحفاظا على مصالحها ستسعى الأطراف المناهضة إلى تعميق الفساد وانعدام الشفافية والتمسك بثقافة الإفلات من العقاب في صلب المؤسسة الأمنية⁽⁹⁶⁾، هذا بالإضافة إلى الضغط الكبير على ميزانية الدولة المتمخض عن التكلفة العالية للحرب على الإرهاب في البلاد⁽⁹⁷⁾.

كما أن الكلفة الحقيقية الباهظة لتعطل إصلاح المنظومة الأمنية ليست بمباشرة فحسب (ارتفاع النفقات المادية والموارد البشرية للإصلاح)، بقدر ما هي غير مباشرة. وتتعلق بغياب متغيري الأمن والتنمية. فالوضع الأمني غير المستقر على مدى السنوات السبع الماضية أصبح يشكل عقبة حقيقية أمام الاستثمار وخلق الثروة في تونس، وبطبيعة الحال أصبح يعمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ويخلق اقتصاديات موازية تستغلها الجماعات المهربة، لدرجة أنه بات يشكل مدخلا لشتى أنماط العنف والتطرف في البلاد⁽⁹⁸⁾.

الخاتمة:

من خلال ما تم بحثه حول تحديات إصلاح قطاع الأمن في تونس في فترة ما بعد الانتقال، يتضح لنا بأن أكبر تحدّي تواجهه عملية الإصلاح الأمني والتحول السياسي في البلاد هو التفاف الجهات المسؤولة عن الإصلاح منذ بدء المسار الانتقالي سنة 2011 حول إجراء بعض الإصلاحات الوظيفية المتواضعة للغاية، كالتطهير والترقيات وزيادة الأجور وما إلى ذلك من الإصلاحات الشكلية الفوقية، بدلا من الإصلاحات الهيكلية العميقة المرتكزة على مسائل ديمقراطية المنظومة الأمنية وحوكمتها، فبينما شكّلت بعض مؤسسات الأمن القمعية ركيزة أساسية لنظام بن علي الأوتوقراطي، وغيرها من الأنظمة العربية المستبدة الأخرى التي طالتها الموجة الثورية، وبينما تهدف الأنشطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن إلى تعزيز الأمن بشكل فعال وشرعي في البلدان الخارجة من الصراع، أو تلك التي تمر بعمليات الانتقال السياسي، ينبغي التأكيد في هذا السياق على أن أي تحول نحو حكم أكثر ديمقراطية وانفتاحا في تونس سيتعين عليه أن يشمل بالضرورة الإصلاح الشامل للقطاع الأمني، ومن دون وضع قوات الأمن تحت رقابة مدنية وإشراف ديمقراطي، وإخضاعها للمساءلة وفقا لمبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، سيكون أي تحسين لأداء القطاع الأمني وتطويره ناقصا وغير مستدام، كما سيكون أي تقدم نحو إرساء الديمقراطية غير مكتمل، وهو ما تؤكد به طبيعة الحال النتائج والتوصيات الآتية:

- إن إصلاح قطاع الأمن هو مفهوم متنازع عليه، يمكن أن يكون له معان مختلفة في سياقات مختلفة ولجمهور مختلف؛ إذ تميل الفواعل الدولية المختلفة المشاركة في إصلاح القطاع الأمني إلى فهم المفهوم بناءً على ممارساتها وسياساتها وبيئاتها الخاصة المحيطة بها، لكن هذا الواقع لا ينبغي أن يلغي في كافة الأحوال وعلى جميع المستويات الهدف الرئيسي للإصلاح الأمني المتمثل في ضمان أمن الدولة، وأمن الإنسان معاً، وتعزيزهما بشكل ناجع خاضع للرقابة والمساءلة الديمقراطية.

- لا مجال للاختلاف حول أن التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي قد أصبحت تمثل قصة نجاح يشاد بها دولياً، مقارنة بنظيراتها من البلدان العربية المنتفضة عام 2011، وذلك بالنظر إلى المسارات العديدة والمراحل الكبيرة التي قطعها تونس في التحول من دولة بوليسية ذات حكم مغلق إلى دولة مدنية تتولاها سلطات شرعية منتخبة ديمقراطياً، إلا أن حجم الإنجازات المحققة في مجال إصلاح القطاع الأمني لا يعكس حجم هذه المكاسب السياسية وأهميتها. فالتقدم المحرز في هذا المجال يبقى إلى الآن هزيباً، وأقل بكثير من المأمول. والبرامج الإصلاحية المطروحة تغطي عليها الظرفية، وتحكمها ديناميات سياسية وأمنية مقوضة لأهداف الإصلاح، كما ينقصها البعد الإستراتيجي المؤطر في ظل غياب أساس دستوري تشريعي، وإرادة سياسية قوية تعكس رؤية شاملة؛ لإعادة هيكلة المؤسسة الأمنية والارتقاء بها إلى مستوى قادر على ديمقراطية القطاع الأمني وأمنته ضمن هرمية تراتبية تضع أمن المواطن التونسي واحتياجاته جنباً إلى جنب مع أمن الدولة كأولوية أولى وأساسية ضمن أجنداته العملية.

- يتمثل الرهان الأساسي لإصلاح قطاع الأمن في تونس في تأسيس إشراف مدني حقيقي على وزارة الداخلية ومؤسسة القضاء. إذ تشير دراسة الحالة التونسية إلى أن إحدى المعضلات الكبرى التي تعترض عملية الإصلاح الأمني منذ الإطاحة بنظام بن علي هي استعصاء نظامي الأمن الداخلي والقضائي على الإصلاح، وعلى العكس من غالبية الدول العربية الأخرى، تبدو الحاجة إلى إجراء إصلاحات عسكرية في تونس محدودة. كما أن هذا المشكل سيبقى عسيراً على الحل في ظل ثبات الثقافة الأمنية السائدة وتصلبها، وهو ما يفسر المقاومة والممانعة الواسعة للإصلاح عامة والمساءلة تحديداً، وبالتالي، تفاقم الأزمة نتيجة عمق الفجوة بين غياب التوافق السياسي حول مبادرات الإصلاح ومقتضياته القانونية والمؤسسية من جهة، وبين انعدام التوازن بين كلفة الإصلاح المرتفعة والقدرات الفنية الضعيفة لتحقيق التغييرات المرجوة من جهة أخرى. لهذا فالمطلوب في هذا الإطار هو العمل على إرساء ثقافة تغيير جديدة تجهز على تقاليد الماضي وممارساته، وتؤسس في الوقت نفسه لنسق أمني جديد تحكمه رؤية أمنية جديدة تكفل معايير الجودة والشفافية والكفاءة في خدمات الأمن المقدمة، وتؤكد بشكل صريح على مبادئ الحياد والحكامة والمساءلة كأسس ضرورية وثابتة تتوخى القضاء على إرث التسييس وعدم الثقة بين السلطة والمواطن من جهة أولى، وبين الفواعل السياسية والأمنية من جهة ثانية؛ مما يرسخ للفكر التشاركي والأسلوب الحوارى البناء بين أصحاب المصلحة المعنيين، ويسمح لهم بالوصول إلى فهم حقيقي مفاده أن إصلاح القطاع الأمني ينبغي أن يتم من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى على حد سواء، فكما تقع مسؤولية الإصلاح على عاتق الحكومة والمؤسسة الأمنية بشكل رئيسي، فإن دور الأحزاب السياسية

ووسائل الإعلام، وغيرهما من المؤسسات المجتمعية الفاعلة، حاسم ولا غنى عنه لضمان الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن وامتناله الفعلي إلى الرقابة المدنية والحوكمة الأمنية الرشيدة.

الهوامش:

- (1) Omer Ashour, "Security Sector Reform and the Arab Spring", SETA perspective, NO: 16, November 2014, p. 01.
- (2) Lis Gindersah, Security Sector Reform : A Literature Review, Norway: Norwegian Institute of International Affairs, 2015, pp. 02-03.
- (3) كريستين فالاسيك، "إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي"، دليل النوع الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن، جنيف: مركز جنيف للرقابة على قوات الأمن وآخرون، 2008، ص. 07.
- (4) Lis Gindersah, Op-cit. p. 05.
- (5) Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), "Security Sector Reform and Governance", A DAC Reference Document, Paris: OCED, 2005, p. 20.
- (6) Derek Lutterbeck, "After the Fall: Security Sector Reform in post-Ben Ali Tunisia", ARI Projects: Arab Securitocracies and Security, Arab Reform initiative, September 2012, p. 03.
- (7) كريستين فالاسيك، مرجع سبق ذكره، ص. 08.
- (8) Lis Gindersah, Op-cit. p. 06.
- (9) Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Op-cit. p.12.
- (10) Alan Bryden & Fairlie Chappuis, "Security Sector Governance and Reform in Africa", Background Paper developed for the Learning Lab on Security Sector Governance and Reform in Africa, Senegal: DCAF & others, 26-27 April 2016, p. 05.
- (11) Lis Gindersah, Op-cit. p. 06.
- (12) Herbert Wulf, "Security sector reform in developing and transitional countries", Germany: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, p. 05.
- (13) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 05.
- (14) Querine Hanlon, The Prospects for Security Sector Reform in Tunisia: A Year After the Revolution, USA: U.S. Army War College, September 2012, p.08.
- (15) Ibid. p.08.
- (16) Derek Lutterbeck, Op-cit. pp.05-06.
- (17) Ibid. p. 07.
- (18) Nebahat Tanriverdi Yaşar, "The Security Sector Reform in Tunisia", ORSAM Review of Regional Affairs, Turkey: Center for Middle Eastern Strategic Studies, No. 25, May 2015, pp. 04-05.
- (19) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 07.
- (20) Ibid. pp. 06-07.
- (21) Ibid. pp. 07-08.
- (22) Nebahat Tanriverdi Yaşar, Op-cit. pp. 06-07.
- (23) إن تركيز بن علي على قوات الأمن الداخلي يفهم من خلال معرفة بأنه حقا كان قادما من الجيش ولديه خلفية عسكرية بحيث كان يحمل رتبة جنرال، لكنه كان يعمل بشكل أساسي في نظام الشرطة التونسي، وقبل توليه الرئاسة شغل بن علي منصب مدير الأمن الوطني وهو أعلى منصب داخل هيكل الشرطة التونسية، ومن ثم منصب وزير الداخلية، وبعد وصوله إلى السلطة لقد حافظ بن علي دائما على سيطرته المباشرة على نظام الأمن الداخلي في البلاد، وبالتالي، تجاوز عمليا وزراء الداخلية المتعاقبين على الوزارة. للمزيد من التفاصيل أنظري:
- Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 08.
- (24) Ibid. pp. 08-09.
- (25) Querine Hanlon, Op-cit. pp.12-13.

- (26) For more details, see : Ibid. pp. 13-15.
- (27) Nebahat Tanriverdi Yaşar, Op-cit. p. 07.
- (28) Nebahat Tanriverdi Yaşar, Op-cit. p. 09.
- (29) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 10.
- (30) Ibid. p. 11.
- (31) Constitution of the Republic of Tunisia, Independence of Judiciary, Article 65, adopted June 1, 1959, and amended July 12, 1988, available on: unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/cafrad/unpan004842.pdf
- (32) Derek Lutterbeck, Op-cit. p.11.
- (33) Ibid. pp. 11-12.
- (34) Haykal Ben Mahfoudh, "The Security Sector in Tunisia after the Uprising and in 2013", available on: http://carnegieendowment.org/files/The_Security_Sector_in_Tunisia_after_the_Revolution_and_in_2013.pdf تاريخ الاطلاع: 2018/06/30.
- (35) Haykal Ben Mahfoudh, "Security Sector Reform in Tunisia: Three Years into the Democratic Transition", Security in Times of Transition, Arab Reform initiative, July 2014, p.03.
- (36) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 13.
- (37) Querine Hanlon, Op-cit. p. 10.
- (38) شاران غريوال، "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 فبراير 2016، ص.ص. 05-06.
- (39) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 15.
- (40) شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص. 08.
- (41) المرجع نفسه، ص. 08.
- (42) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 15.
- (43) Yezid Sayigh, "Missed Opportunity The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia", Beirut: Carnegie Middle East Center, 2015, p. 17.
- (44) Derek Lutterbeck, Op-cit. pp. 16-17.
- (45) Haykal Ben Mahfoudh, "Security Sector Reform in Tunisia: Three Years into the Democratic Transition", Op-cit. p. 01.
- (46) Derek Lutterbeck, Op-cit. pp. 16-17.
- (47) For more details, see : Haykal Ben Mahfoudh, "Security Sector Reform in Tunisia: Three Years into the Democratic Transition", Op-cit. pp. 05-06.
- (48) Yezid Sayigh, Op-cit. pp. 18-19.
- (49) عمر عاشور، "إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات"، موجز السياسة، الدوحة: مركز بروكتنجر، نوفمبر 2010، ص.04.
- (50) For more details, see: Lea Lavut, "Building Partnerships Towards a Democratic Police Force in the Post-Revolutionary Tunisia Context", DJ Journal for Deradicalization, No.8, Germany, 2016, pp. 113-118.
- (51) عمر عاشور، مرجع سبق ذكره، ص. 04.
- (52) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 20.
- (53) Yezid Sayigh, Op-cit. pp. 17-18.
- (54) يزيد صايغ، "الأمن التونسي وعملية الانتقال الديمقراطي"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 05 فبراير 2016، على الموقع الإلكتروني: <http://carnegie-mec.org/2016/02/05/ar-pub-62592> تاريخ الاطلاع: 2018/06/30.
- (55) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 21.
- (56) Yezid Sayigh, Op-cit. p. 19.
- (57) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 21.
- (58) Yezid Sayigh, Op-cit. p. 20.

(59) Derek Lutterbeck, Op-cit. pp. 23-24.

(60) Ibid. p. 24.

(61) Ibid. p. 24.

(62) Querine Hanlon, Op-cit. p. 33.

(63) للمزيد من التفاصيل أنظر في: الجمهورية التونسية، وزارة العدل، المخطط الإستراتيجي 2012-2016، على الموقع الإلكتروني: http://www.e-justice.tn/fileadmin/fichiers_site_arabe/Bureau_EPP/projets/doc_strat.pdf

تاريخ الاطلاع: 2018/07/02.

(64) لتفاصيل أكثر حول مضمون القانون، أنظر في: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، قانون أساسي رقم 34 لسنة 2016 مؤرخ في 28 أبريل 2016 متعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، العدد 35، 29 أبريل 2016، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-officiel/2016/2016A/035/Ta2016341.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2018/07/02.

(65) وليد التليلي، "تونس: المجلي الأعلى للقضاء أزمة دستورية تعكس خلافات سياسية"، 15 مارس 2017، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/nEzCW>

تاريخ الاطلاع: 2018/07/02.

(66) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 25.

(67) For more details, see: Querine Hanlon, Op-cit. pp. 35-36.

(68) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 25.

(69) Yezid Sayigh, Op-cit. p. 25.

(70) للمزيد من التفاصيل حول هيئة الحقيقة والكرامة، أنظر في: لجنة الحقيقة والكرامة، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ivd.tn/livd/mandat-de-livd/>

تاريخ الاطلاع: 2018/07/02.

(71) بسملة بركات، "تونس: هيئة الحقيقة والكرامة تواصل عملها حتى نهاية 2018"، 24 ماي 2018، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/Cq9Zb>

تاريخ الاطلاع: 2018/07/02.

(72) Querine Hanlon, Op-cit. p. 36.

(73) Derek Lutterbeck, Op-cit. p. 26.

(74) هيكل بن محفوظ، "دراسة أمنية: واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي"، جريدة الصباح، 29 أبريل 2017، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/EaSiI>

تاريخ الاطلاع: 2018/06/30.

(75) المرجع نفسه.

(76) نفس المرجع.

(77) Yezid Sayigh, Op-cit. p. 07.

(78) Ibid. p.24.

(79) Haykal Ben Mahfoudh, "Security Sector Reform in Tunisia: Three Years into the Democratic Transition", Op-cit. p.09.

(80) هيكل بن محفوظ، "دراسة أمنية: واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي"، جريدة الصباح، 30 أبريل 2017، مرجع سبق ذكره.

(81) يزيد صايغ، مرجع سبق ذكره.

(82) Yezid Sayigh, Op-cit. p. 06.

(83) يزيد صايغ، مرجع سبق ذكره.

(84) Yezid Sayigh, Op-cit. p. 19.

(85) Haykal Ben Mahfoudh, "Security Sector Reform in Tunisia: Three Years into the Democratic Transition", Op-cit. pp. 12-13.

- ⁽⁸⁶⁾ Haykal Ben Mahfoudh, "Security Sector Reform in Tunisia: Three Years into the Democratic Transition", Op-cit. pp. 13-14.
- ⁽⁸⁷⁾ Ibid. p.14.
- ⁽⁸⁸⁾ Haykal Ben Mahfoudh, "The Security Sector in Tunisia after the Uprising and in 2013",Op-cit.
- ⁽⁸⁹⁾ هيكل بن محفوظ، "دراسة أمنية: واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي"، جريدة الصباح، 01 ماي 2017، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/KW4S> تاريخ الاطلاع: 2018/06/30.
- ⁽⁹⁰⁾ Haykal Ben Mahfoudh, "The Security Sector in Tunisia after the Uprising and in 2013",Op-cit.
- ⁽⁹¹⁾ عمر عاشور، "إتمام المهمة: إصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي"، 28 ماي 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/44eoe> تاريخ الاطلاع: 2018/06/30.
- ⁽⁹²⁾ Haykal Ben Mahfoudh, "The Security Sector in Tunisia after the Uprising and in 2013",Op-cit.
- ⁽⁹³⁾ Yezid Sayigh,Op-cit. pp. 16-17.
- ⁽⁹⁴⁾ Haykal Ben Mahfoudh, "The Security Sector in Tunisia after the Uprising and in 2013",Op-cit.
- ⁽⁹⁵⁾ وزارة المالية التونسية، على الموقع الإلكتروني: http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=298&Itemid=449&lang=ar-AA تاريخ الاطلاع: 2018/07/08.
- ⁽⁹⁶⁾ هيكل بن محفوظ، "دراسة أمنية: واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي"، جريدة الصباح، 04 ماي 2017، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/OweGv> تاريخ الاطلاع: 2018/06/30.
- ⁽⁹⁷⁾ هيكل بن محفوظ، "دراسة أمنية: واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي"، جريدة الصباح، 06 ماي 2017، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/JTs53> تاريخ الاطلاع: 2018/06/30.
- ⁽⁹⁸⁾ المرجع نفسه.